

النظام السوري وتنظيم دولة العراق والشام لايحترمان شهر رمضان المبارك

الجهة التي قامت بالتوثيق : الشبكة السورية لحقوق الإنسان

حصيلة ضحايا اول أسبوع من شهر رمضان من تاريخ ٢٩ / حزيران / ٢٠١٤ ولغاية ٥ / تموز / ٢٠١٤ لايعطي التقرير الضحايا من القوات الحكومية و الضحايا من تنظيم دولة العراق والشام لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم دولة العراق والشام لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

منهجية التقرير :

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقلة لا تتبع لأي جهة حزبية أو سياسية، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان و توثيق الضحايا و المعتقلين في سورية. نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في [توثيق الضحايا](#).

تفاصيل التقرير :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٤٩٤ شخص سقطوا خلال اول أسبوع من شهر رمضان يتوزعون على النحو التالي :

أولاً : القوات الحكومية :

قتلت القوات الحومية مالا يقل عن ٣٦٩ شخص يتوزعون كالتالي :

ألف : المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٣٠٤ شخص مدني على يد القوات الحكومية بينهم ٥١ طفل (بمعدل ٧ اطفال يوميا)، كما أن من بين الضحايا مالا يقل عن ٢٩ امرأة، فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب مالا يقل عن ٤١ في سجون القوات الحكومية (بمعدل ٦ اشخاص يموتون تحت التعذيب يوميا). بلغت نسبة الاطفال و النساء ٢٧ ٪ من أعداد الضحايا المدنيين وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين .

باء : المقاتلين :

قتلت القوات الحكومية مالا يقل عن ٦٥ شخص مقاتل خلال عمليات القصف أو الاشتباك.

ثانياً : الفصائل المسلحة التابعة للقاعدة (تنظيم دولة العراق والشام) :

قتل تنظيم دولة العراق و الشام مالا يقل عن ٨٠ شخصاً يتوزعون كالتالي :

ألف : المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام عناصر تنظيم دولة العراق و الشام بقتل ١٣ شخص مدني بينهم ٤ اطفال و سيدة

باء : المقاتلين :

قتل تنظيم دولة العراق والشام مالا يقل عن ٦٧ مقاتل من خلال الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات اعدام ميدانية للأسرى.

ثالثاً : مجموعات المعارضة المسلحة :

كما أن بعض المجموعات المسلحة شاركت وإن بنسبة أقل في عمليات القتل عبر عمليات القصف العشوائي، فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٣٤ شخص على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى :

ألف : ٣٣ مدنيا منهم ٩ اطفال و٨ سيدات.
باء : مقاتل واحد خلال الاشتباكات بين الفصائل بعضها البعض.

رابعا : حالات قتل لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجاني :

سجلنا ما لا يقل عن ١١ حادثه لحالات قتل لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل. نحب أن نشير إلى أن هذا ماتمكنا من خلال أعضاءنا المتوزعين على في مختلف المحافظات السورية من التوثيق والتدقيق عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر وتطوير البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مره وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل. وتشير الأدلة و البراهين التي لا تقبل للشك وفق مئات من روايت شهود العيان بأن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعه و الفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل .
٣. يشكل عناصر تنظيم دولة العراق والشام أغلبية غير سورية يهدف إلى إقامه خلافه في جميع أنحاء العالم وبالتالي فإن تطلعاته وأهدافه تختلف جذريا عن الأهداف التي يطمح إليها السوريين من إقامه دولة تعددية ديمقراطية وقد ارتكب عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.
٤. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون والتي ترقى لأن تكون جريمة حرب.

ادانة و تحميل المسؤوليات :

إن كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة . وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية . وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
كما و تعتبر حكومة إيران و تنظيم حزب الله وتنظيم دولة العراق والشام مشاركة فعليا بعمليات القتل وتحمل المسؤولية القانونية والقضائية ، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري و الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي و لا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعا كافة ردادات الفعل والنتائج المترتبة عليها و التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصا من أقرباء الشهداء وذويهم .

التوصيات :

مجلس الأمن :

١. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية .
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل المنهجي و ارسال رسائل واضحة في ذلك .
٣. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم دولة العراق و الشام و ملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لايقاف تدفق الرجال و السلاح إلى تنظيم دولة العراق و الشام وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بامداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته.

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لانتوقف ولو لساعه واحدة.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد و العشوائي بحق المدنيين.
٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
٤. ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء و أسر ذوي الضحايا في سوريا.

الجامعة العربية :

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية القتل المتعمد و العشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين - روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.



Syrian Network
For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان